الطائفية
في الوطن العربي (٤)

الطائفية في سوريا: السلطة، والنُّخَب، والحلولُ المطروحة

لؤي حسين

إنّ نقطة الارتكاز في أيّ نقاشٍ سوري حول المسألة الطائفية هي النظام السوري، وذلك بسبب تحدّر قادته الأساسيين من أقليةٍ دينيّة معيّنة وهذا الحديثُ وموضوعُه ليسا جديديْن على النقاش والتحادث بين السوريين، عامةً ونُخبًا، لكنّ الجديد الوحيد على هذا الصعيد هو علنيةُ تداول المسألة في وسائل الإعلام. ومع ذلك، يبقى من الصحيح والصائب أن يكون محورَ النقاش هو النظامُ السوري، لا من ناحية إشكالية موقعه بين الطوائف، بل لكونه (كأيّ نظام حُكم آخر) يَمْلك من الوسائل ما يمكّنه، الآن وسابقًا، من الاشتغال بالموضوع الطائفي، تأزيمًا أو حلاً، أكثرَ ممّا تَمْلكه الأطرافُ الأخرى الداخليةُ والخارجية وستكون نقطةُ الارتكاز التي أُقيم عليها رأيي هي ما خَتَمَ به موفّق نيربيّة مقالَه (في عددٍ سابقٍ من الآداب) من «أنّ الاستبداد المستدام هو أصلُ البلاء وأصلُ الخطر،» مضيفًا من ناحيتي أنّ الاستبداد الرسمي استفاد من ثقافتنا الاستبدادية **جميعًا** ليديمَ استبدادَه.

مغالطة

مغالطةٌ معرفيةٌ وسياسية القولُ إنّ النظام السوري نظامٌ طائفي، سواءٌ عنى ذلك أنّه يمثّل طائفةً، أو أنّه قام واستمرّ مستندًا على مشروع سياسي لها؛ وسواءٌ أكان هذا المشروعُ سابقًا له أمْ كان هو (النظام) مَنْ صنَعَه ومن ثم جَعَلَ هذه الطائفةَ تتبنّاه رغمًا عنها أو إغراءً لها فهذا التوصيف للنظام يعني أنّه لولا اعتمادُه على تلك الطائفة، أو لولا دعمُها له، لما بقي واستمرّ وكان على ما هو عليه الآن

وهي مغالطةٌ أيضًا إذا كان المقصودُ بذلك التوصيف ما قام به رجالاتُ النظام من توزيع المواقع السلطوية التي تقع دونهم على أساسٍ طائفي استنسابي. فالحال أنّها مغالطة بغضّ النظر عن اعتبارنا أنّهم قَصَدوا من ذلك قسمةً طائفيةً عُرفية، أو دفعًا عنهم لتهمة الطائفية، أو إذا كان مَن اختاروهم نيابةً عن طوائفهم لم يَحْظَوْا بوكالةٍ منها. فهذا ليس غريبًا عن التركيبة الثقافية السياسية السورية إلاّ في تغيير مواقع المناصب.

يَحْتمل الخوضُ في هذه النقطة لغوًا كثيرًا من دون الوصول إلى نتيجة مفيدة بعيدًا عن الحسابات الطائفية وما أردتُه من تناولها هو القولُ إنّ صور الطائفية التي تنعكس عن ممارسات النظام ليست خافيةً على أحد، وإنّ غايتَه منها هي تأكيدُ تسلُّطه لا نشرُ رسالة طائفته. فالأهم أنّ التهمة الطائفية لن تزيدَ من عيوب هذا النظام؛ وبالمقابل، فإنّ خَلْعها عنه لن يُكْسبه قبولاً شعبيّاً أكبر والأخطر هو أنّ تقييمَ النظام على أنّه طائفي يحيد النظرَ، ولو قليلاً، عن تسلُّطيّته، حتى لو دَمَجنا هاتيْن الخاصيتيْن تحت اسم «استبداد طائفي»: ذلك أنّ هذا من شأنه أن يَدْفع الجمهورَ، بحكم ثقافته الدينية الاستبدادية، إلى الأخذ بمسألة الظلم الطائفي، غيرَ آبهٍ بالظلم الاستبدادي؛ كما أنّ مواجهةَ الجوْر الطائفي قد تتطلّب قادةً طائفيين يتجلببون بجلباب «الديموقراطية،» الأكثرِ رواجًا الآن من «العلمانية» (أو اللادينية بصورةٍ أدقّ) التي تجلبب بها طائفيون سابقون وَصَلوا إلى السلطة أو سقطوا دون ذلك.

فالحال أنّ النظام الاستبدادي لا يقوم على نوايا قادته، بل على ممارسات وأدوات محدّدة ومعروفة فالشمولية والانغلاق والطائفية والبوليسية والعسكرتارية . إلخ هي جميعُها آلياتٌ تمارسها الأنظمةُ لخدمة استبدادها؛ واعتمادُها من قِبل نظامٍ ما هو ما يجعل منه نظامًا استبداديّاً

الطائفية والدين

إنّ السلطة السورية، التي صادرتْ جميعَ مؤسسات الدولة والمجتمع، تتحمّل المسؤوليةَ الكبرى عن جميع مشاكلنا وقضايانا، بما فيها المسألةُ الطائفية، التي أساءت التعاملَ معها، ليس فقط في ما يتعلّق بالتعيينات الاستنسابية الطائفية، بل في ما يتعلّق أيضًا بدعمها للتيارات الدينية ومساهمتها الكبيرة في نشر الثقافة الدينية عبر مختلف وسائل الإعلام وقطاعات التعليم والتربية، الأمرُ الذي شكّل أساسَ تنامي الشعور **الطائفي** بين الناس وبين رجالات السلطة أيضًا. ذلك أنّ الطائفية كشعور وكنزعة (قبل أن تتطوّر وتنتقلَ إلى حقل

الطائفية في سوريا: السلطة، والنُّخب، والحلول المطروحة

الصراع السياسي) تجد أصولَها في التديُّن وفي **التفكير الديني** نفسه

فالرباط الطائفي هو العقيدةُ الدينيةُ المشتركة، المتشكّلة تاريخيّاً، التي تَحملها مجموعةٌ من الأفراد في صيرورتها، وفقًا للشرط التاريخي، كمذهبٍ ديني أو كجماعةٍ أهلية أو كطائفة وبذلك تتماثل الطائفةُ مع أغلب الكيانات والتشكُّلات الاجتماعية الأهلية. والعقيدة الطائفية التي تتشابه مع غيرها من العقائد، ولاسيّما من ناحية حاجتها إلى النزعة الخصومية تجاه الآخر، تشكّل الرابطَ الأساسي، وغالبًا الوحيدَ، لأفراد الطائفة (إذ نادرًا جدّاً ما يكون لعوامل أخرى، كاللون أو العِرْق أو اللغة أو الاقتصاد أو الإرادة المشتركة، دورٌ رئيسٌ في ارتباط الأفراد بالطائفة)... مع التأكيد هنا أنّ العقيدة الطائفية تتمايز عن العقائد الأخرى بأنّها ليست تعبيرًا عن انتماءٍ حرٍّ للأفراد. وهذا ذو أهمية كبيرة في بلداننا، حيث لم يَعْرف الدينُ الإسلامي الغالبُ مرحلةَ الإصلاح الديني بعد.

عن الحلّ «التوافقي»

المسألة الطائفية، إذن، فصلٌ من المسألة الدينية. وهذه المسألة يجانبها الباحثون والسياسيون السوريون في تناولهم للمسألة الطائفية في سوريا وفي المنطقة، إذ غَلّبوا دورَ المخطَّطات الأميركية للمنطقة ودورَ إستراتيجية النظام الطائفية، مهمِلين ما كانوا قد لحظوه في فترات سابقة من ظاهرة المدّ الديني والتنظيمات السياسية الدينية التي لم يُحسن النظامُ السوري التصدّي السليمَ لها أو لم تكن له مصلحةٌ في ذلك وأهمُّ مثال على هذا هو طريقةُ تعامله مع جماعة الإخوان المسلمين وهنا لا بدّ من تسجيل أهمية الدور السلبي الذي لعبته «الجماعةُ» سابقًا، وما زالت تلعبه، على صعيد المسألة الطائفية في سوريا، ولاسيّما من ناحية خلق القلق والتخوّف عند الطائفة العلوية، وانعدام ثقة هذه الأخيرة بما تَطْرحه جماعةُ الإخوان الآن من أنّها لا تريد استئنافَ صراعها الدموي الماضي. وعبارة «أزمة الثقة» تشكّل الآن أحدَ المحمولات الطائفية في الخطاب السياسي السوري المعارض؛ فهي تَحْمل في أحد أوجهها تعبيرًا عن خلل الخاصصة الطائفية في السلطة. وقد اقترح البعضُ حلاً «ديموقراطيّاً» لأزمة الثقة هذه عبر طريق «المصالحة الوطنية،» التي عنى بها إعادةَ التوزيع الطائفي للسلطة بشكلٍ عادل، بعد أن كان ـ بحسب ادّعائه ـ مجحِفًا بحقّ بعض الطوائف. وفي رأيي أنّ ذلك الادّعاء صحيح من وجهة النظر الطائفية، لكنّ **حلّه** ليس صحيحًا فالعدالة الطائفية لا تقلّ طائفيةً عن الجور الطائفي، وليست أكثرَ ديموقراطيةً منه، وكلاهما جائرٌ بحقّ المواطنية والمواطنين

لقد اختفت كلماتٌ وعباراتٌ، كـ «الإصلاح الديني» و«العلمانية» و«التسامح» و«الحداثة،» من أغلب وجهات النظر المطروحة كحلٍّ للمسألة الطائفية في سوريا. وحلّت محلَّها عباراتٌ طلسميةٌ محمَّلةٌ برموزٍ تفيد جميعُها اعتمادَ «الحلّ التوافقي.» والمقصود بهذه التوافقية تقاسُمُ السلطة على أساسٍ طائفي، يعتمد توزيعَ المناصب والسلطات حسب إحصاءٍ سكّاني جديد يختلف عمّا يُزعم أنّه إحصاءٌ «غيرُ علمي وغيرُ نزيه» قامت به السلطة ويراهن المطالبون بـ «الحلّ التوافقي» على مقدرتنا على إنجاح هذا النموذج، مع أنّه فَشِلَ إلى الآن في لبنان، على الأقلّ في تكريس الاستقرار والأمان، ناهيك عن الديموقراطية والمواطنة والسيادة! وربما يأتي ذلك الرهانُ من أنّ التوزّع الطائفي في سوريا ليس متوازنًا كما في الحالة اللبنانية: ففي لبنان يَخْلق التوازنُ المذكورُ نزوعًا لدى أطرافه إلى السيطرة على الآخرين؛ أما في الحالة السورية، فالسُّنة أغلبيةٌ ساحقةٌ. ولو أُعيدت الأمورُ إلى وضعها «الطبيعي» الصحيح، من خلال «المصالحة الوطنية» أو انتخابات حرّة مفتوحة، لساعَدَ ذلك على نزع فتيل النزاع الطائفي ـ كما يتوهّم دعاةُ الحلّ «التوافقي» ـ لأنّه سينعدم حينَها أيُّ نزوعٍ لدى الأقليات الطائفية إلى السيطرة السياسية

إنّ مثل هذا التفكير يعتمد على طرح نظري مفادُه أنّ الجماعة الطائفية الكبيرة لا تتشكّل كطائفة، بالمعنى العَصَبوي المعروف؛

«العدالة الطائفية» لا تقلّ طائفية عن الجور الطائفي بحقّ المواطنية والمواطنين، والأكثرية لا تقلّ عن الأقلية إمكانيةً للجوْر والاستبداد.

وإنّما يقتصر ذلك فقط على **الأقليات** التي تلجأ إلى التعصّب والمغالاة في اللّحْمة نتيجةً لمخاوفها وهواجسها الموروثة من أزمنةِ اضطهادٍ سابقة. ومن ثم يذهب ذلك التفكير إلى أنّ سيطرةَ «الجماعات الكبيرة» على الحُكْم لن تَجْعل منه نظامًا طائفيّاً، أيْ نظامًا جائرًا في حقّ الأقليات الطائفية الأخرى، وذلك بسبب «عدم تخوّف» تلك الجماعات الكبيرة من الأقليات، ولاسيّما إذا تمّت المحاصصةُ على أساسٍ «توافقي عادل »

غير أنّ هذا الكلام، إنْ كان صحيحًا، وليس فيه الكثيرُ من الصحة، هو كلامٌ طائفي جملةً وتفصيلاً، ولا يمتّ إلى الديموقراطية بصلة، ولا يشكّل، كيفما أَدَرْناه، مخرجًا لنا من حالة الاستبداد التي أَنهكت الوطنَ، وكانت أُسَّ بلاوينا، بما فيها الطائفية. فإنْ كان يمكن للأقلية أن تستبدَّ وتَجورَ، فالأكثرية **لا** تقلّ عنها إمكانيةً للجور والاستبداد. وليست شرعيةُ نظام المحاصصة الطائفية سوى شرعية طائفية، حتى لو اكتسبها عبر الطريق التوافقية. كذلك فمن غير المفيد التمييزُ بين طائفةٍ سلطويةٍ «جائرة» لأنّها أقلوية، وطائفةٍ معارضةٍ «عادلة» لأنّها أكثروية. ولا شرعية للمنطق الذي تتبنّاه كلتاهما من أنّ وجودَ واحدتهما جاء من أسبقيةِ وجودِ الأخرى، وأنّه ردُّ فعل مُحقٌّ وطبيعيٌّ على جورها أو طغيانها. وهذا ينطبق تمامًا على حال الأفراد: فإنْ ضُبط أحدُنا متلبّسًا بطائفيته، سارع مبرِّرًا أنّ «الآخر» هو الذي فَرَضَ عليه ردَّ الفعل هذا. وفي مقابل ذلك، وبالتطابق معه، ثمة الادّعاءُ أنّه بعد أنْ «عيينا مع هذا النظام» لم يعد ثمة من حلّ «واقعي» (ومطروح من غيرنا) غير الحلّ الطائفي، الذي يمكّنه أن «ينجّي البلادَ» من أتون الاقتتال الطائفي... وكأنّ المحاصصة الطائفية «العادلة» تَحُول فعلاً دون هذا الاقتتال!

دوْر النخب

لا شكّ في أنّ الفاعل الرئيسي في الساحة السياسية السورية وفي ميدانها الطائفي هو النظامُ السوري. . مع أدوار تقلّ أهميةً للظروف الإقليمية وأطرافها الإقليميين والدوليين. ونحن، معشرَ الكتاب والمثقفين، نَقْبع على هامش هذه الساحات والميادين، أقلّه على المستوى السياسي ولكنّ هذا لا يمنع من تحديد تفضيلاتنا بين الخيارات السياسية المطروحة، مع الاعتراف بأنّنا لا نقوم بذلك اشتغالاً في الحقل المعرفي وقبولاً بنتاجاته المنطقية، وإنّما تموضعًا في الحقل السياسي وخياراته النفعية المبنية على تصوُّرنا لمصالحنا. وهذا لا يعيب أحدًا، وبخاصةٍ إنْ

الطائفية في سوريا: السلطة، والنُّخب، والحلول المطروحة

راعى المصلحةَ العامة، التي من المفترض أن تتضمّن المصالحَ الخاصة. وتبقى المصلحةُ الحزبيةُ من بين المصالح التي لا تنضبط ضمن هذا المقياس، فتبدو أحيانًا متشابهةً مع المصلحة الطائفية في نزعتها الخصومية تجاه الأطراف الأخرى. وعلى الرغم من افتقارنا في سوريا إلى حالة حزبية، فإنّ ثمة انقسامًا تحزبيّاً قائمًا في البلاد: طرفُه الأولُ النظامُ، وطرفُه الثاني مجموعُ الأفراد والمجموعات المعترضة عليه. فالنظام يعادي الكتلةَ الأخرى ويُوقِعُ فيها كلَّ إضرارٍ ممكن، انطلاقًا من أنّ جانبًا من مصلحته يكمن في أذاها. وفي المقابل فإنّ بعض الجماعات والأفراد في الطرف الآخر، ونتيجةً لحجم الأذى الهائل الذي تلقّوْه من النظام على مرّ عشرات السنين، ونتيجةً أيضًا لعجزهم (المُبرَّر من قِبَلهم) عن تحقيق أيّ مكاسب سياسية، يعتقدون أنّ أيّ ضرر يقع على النظام إنّما هو في صالحهم حتى لو جاء عبر المغامرة الطائفية.

هذا الانقسام دَفَعَ بعضَ مناهضي الطائفية والدينية (السياسيتين) التقليديين إلى التخلّي عن موقعهم، عبر تخلّيهم عن طروحات كانوا يعتمدونها لمواجهة هذه الإشكالية المجتمعية، وعبر نقلهم المسألةَ الطائفيةَ بعيدًا جداً عن الحقل الديني (الذي ليس هو حقلَها الوحيد) وحشرِها في الصراع الحقوقي. فبعضُهم تخلّى عن طُروحاته السابقة ليتبرّأ من أيّ تقاطع مع طروحات النظام، الذي يدّعي تبنّيه لها على أساس ديماغوجي. إلاّ أنّ قضايا كالعلمانية والإصلاح الديني وحريّة الاعتقاد كانت، قبل وجود النظام وستبقى مع بقائه وبعد زواله، أفضلَ من الصيغ الدينية والطائفية لتشكيل الدولة. فحرية الاعتقاد، ولاسيّما الديني، التي تَنْجم عن الإصلاح الديني وتتكرّس من خلال علمنة الدستور والقوانين، هي الكفيلةُ بالتأسيس لحلّ المسألة الطائفية وإنهاء خطرها المُهدِّد لأمننا وسلامتنا في المنطقة، حيث تدار مصائرُ شعوبنا من قِبل زعماء الطوائف المحليين والإقليميين: فيتوقف المصيرُ العراقي واللبناني على توافق القادة الإيرانيين والسعوديين لكونهم الزعماءَ الأقوى للطائفتيْن الكبريين في منطقتنا، وسنكون شاكرين لهم «اعتدالَهم» إنْ أوقفوا التدهورَ اللبناني وخَفّفوا من المذابح الطائفية في العراق، بعد أن يكون الزعماءُ الطائفيون في كلا البلديْن قد ثبّتوا سيطرتَهم على قيادة بلديْهم ولو بشكلٍ توافقي.. هذا من دون أن نُغفل الدورَ الأميركي، والغربي عمومًا، في تأزيم الحالة الطائفية في منطقتنا.

لا تنتهي مسؤوليةُ السلطة السورية عند دورها في عدم عملها على حلّ المسألة الطائفية حلاً ديموقراطيّاً. فمازالت هي المسكةَ بالخيوط الرئيسية لكلّ الواقع السوري، وبالتالي ما زالت هي الأقدرَ على معالجة الحالة الطائفية والحيلولة دون تفاقمها المُتوقَّع نتيجةً لقوة الجائحة الطائفية في المنطقة لكنْ ليست هناك أيةُ مؤشّراتٍ تفيدنا بنيّتها القيامَ بهذا الاستحقاق، إما لأنّها تجد في الحال الطائفية القائمة مصلحةً لها أو لبعض أطرافها، أو لأنّها ليست مؤهّلةً لإدراك أبعاد هذا الخطر عليها وعلى مجمل الوطن وهذا يحيل جزءًا كبيرًا من المهمة المطلوبة على عاتق النخب السورية بجميع فئاتها

إلاّ أنّ هذه النخب تعاني قصورًا حادّاً في تولّي مهامها وإنجازها. صحيح أنّ جزءًا كبيرًا من هذا القصور يعود إلى الضغوط والتضييقات التي تمارسها السلطاتُ السوريةُ عليها، غير أنّ جزءًا آخر منه يعود إلى الذهنية المسيطرة على تفكير تلك النخب:

فالذهنية الانقلابية، مثلاً، تَرْبط كلَّ الحلول بالسلطة، فيترتّب على ذلك ضرورةُ انقلاب السلطة حتى نحظى بالحلّ الخلاصي إضافةً إلى ذلك، ثمة فكرةٌ أخذتْ في السيطرة على ذهنية هذه النخب، نَجمتْ عن إحساسها المستديم بالعجز، فراحت تُرجع أسبابَ ذلك إلى إخفاقها في التواصل مع الجمهور، معتقدةً أنّ مردّ ذلك يعود إلى التباين بين ما تَطْرحه وبين ما يطالب به هذا الجمهورُ، فتولّد عن هذا الاعتقاد اتجاهٌ إلى التصالح مع الجمهور بهدف كسب ودّه. لكنّها لم تنجحْ في ذلك، إذ اعتمدت التبرّؤَ من شعارات وطروحات، كالاشتراكية والعلمانية والتقدُّمية، كانت أساسيةً في برامجها، من دون الاستعاضة

حرية الاعتقاد هي الكفيلة بالتأسيس لحلّ المسألة الطائفية وإنهاء خطرها المهدِّد لأمننا وسلامتنا في المنطقة.

عنها بطروحات بديلة، اللهم إلاّ عبارتي «الديموقراطية» و«حقوق الإنسان» اللتيْن خلّصتْهما «نظريّاً» من تشابكهما مع الليبرالية والعلمانية، السيِّئتي الذِّكْر والصيت لدى الجمهور. ويُخشى الآن من اعتماد النّخَب قراءةً خاطئةً لـ «إرادة الجمهور،» والتسليم بأنّه يميل إلى الحلّ الطائفي والديني على صعيد بنية الدولةِ السورية ويُخشى من ثم أن تتبنّى النخبُ هذا الطرحَ تقرُّبًا من الجمهور وكسبًا لموقع في صفوفه، بدلَ أن تكون في طليعتِه.

ومع ذلك، فمازالت النخبُ السورية قادرةً على القيام بدور كبير على صعيد التنوير، الذي هو أحدُ أدوارها الرئيسية، على الرغم من أنّ النتائج التي يمكن تحقيقُها على هذا الصعيد لن تواكِبَ تسارُعَ الجائحة الطائفية، التي تستدعي إجراءاتٍ سياسيةً تَعْجز نخبُنا في حالها الراهنة عن القيام بها. وأيّاً يكن الأمر، فإنّ إجراءاتٍ كهذه لا يمكنها أن تؤدّي إلى أكثر من تهدئة الاحتقان الطائفي، أو كبحِه إنْ تمادى واستفحل، عبر تبويس اللِّحى الطائفية أو التسكيت الطائفي المعهود من قبل السلطة. وعليه، فلن تكون النتائجُ في أحسن الأحوال، واعتمادًا على الاقتراحات المطروحة «ديموقراطيّاً،» أكثرَ من ضمانٍ لحقوق الأقليات الطائفية وتبديدٍ لهواجسها. لكنّ كل هذا، وغيره، سيُبقي الطائفيةَ في حالة الخمول أو المسالمة، من دون أن ينهيَها

الحلّ الجذري: حلّ المسألة الدينية

ويبقى حلُّ المسألة الطائفية بشكلٍ جذري، أيْ إنهاء الحالة الطائفية بغضّ النظر عن بقاء الطوائف كجماعات دينية أو عبادية، مرهونًا بحلّ المسألة **الدينية** المتمثِّلة في حرية الاعتقاد. ووفق هذا الحلّ يُمْكن الفردَ أن ينتمي إلى الجماعة الدينية التي يريد، وأن يمارسَ طقوسَه العبادية كما يريد، إضافةً إلى احتفاظه بحقِّه في عدم الانتماء إلى أيّ جماعة دينية. وفي حصيلة ذلك، يمكن أن يتحرّر الفردُ من أيّ وزر أو محسوبية يترتّبان عليه جرّاءَ احتسابه الإحصائي على هذه الجماعة أو تلك. وبالتضافر مع معطيات وعوامل أخرى لا تقلّ أهميةً عن حرية الاعتقاد، كالمواطنة والديموقراطية مثلاً، يتحوّل الفردُ من عضو في جماعة طائفية إلى **مواطن**. وحينها، حتى لو وُجدتْ بعضُ الحالات الطائفية، فستكون نشازًا عن القاعدة العامة الوطنية المعمولِ بها، ولن يكون حلُّها معقّدًا

أحدُ أسباب اعتراضنا على الدولة الطائفية، العادلةِ والجائرة معًا، هو أنّها، في البداية وفي النهاية، دولةٌ دينية والدولة الدينية، في تصوُّرنا، هي دولةٌ استبدادية، وبالتالي لا تشكِّل مَخْرجًا من حالة الاستبداد التي قلنا إنّه جذرُ كل بلائنا وليس في ما اقترحتُهُ قفزًا فوق التاريخ، إلاّ إذا انتهجْنا أسلوبَ السلطة بإرضاء رجالات الدين في تدخُّلهم في الشأن السياسي، وافتقدنا الجرأةَ على التمسك بدورنا الذي قبلناه كفاعلين في الحقل الثقافي. فحرية الاعتقاد لا تُنجَز من خلال العمل على المستوى السياسي وحده، بل تتأسس أولاً في المستوى الثقافي. ورغم أنّ قسمًا كبيرًا منها سيكون نتاجَ عملية الإصلاح الديني، فإنّ العمل على ذلك ليس منوطًا برجال الدين العقلانيين وحدهم بل بالمثقفين والسياسيين أيضًا

دمشق

لؤي حسين

كاتب سوري